التاريخ يعيد نفسه بأخطائه وخطاياه

الأيام
٩/١

عبدالله السويجي

بدأ بعض المسؤولين العرب يسربون أفكاراً جديدة بشأن الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، في محاولة لإنهاء الصراع المتأزم بين حركة فتح وحركة حماس، ومساعدة لمساعي الإدارة الأمريكية التي وعدت ألا ينتهي عام ٢٠٠٨ إلا وقد تم الإعلان عن إقامة دولة فلسطينية. وفحوى هذه التسريبات نشرت في وسائل الإعلام عن دبلوماسي مصري أشار إلى خطة مصرية - سعودية تتألف من ١١ بنداً، تقضي بنشر قوات عربية بقيادة مصرية في قطاع غزة، وتسليم الأمن في الضفة الغربية للأردن.

وألمح المصدر إلى أن الرئيس المصري حسني مبارك ناقش الخطة مع وزير الحرب "الإسرائيلي" إيهود باراك خلال لقائهما الأسبوع الماضي، لكنه قال إن "حماس" ترفض الخطة، معتبراً أن "حماس رفضت شيئا لا تفهمه جيداً".

هذا التسريب الإعلامي أعادني للنبش في وثائق حرب ١٩٤٨ التي اشتركت فيها قوات عربية كان الدور الأكبر فيها للجيش العربي الأردني بقيادة جنرال إنجليزي، والجيش المصري، وكانت النتيجة أن أحكم الجيش المصري على أجزاء من قطاع غزة، بينما أحكم الجيش العربي الأردني على أجزاء من الضفة الغربية، وظلت المنطقتان تحت الإدارتين الأردنية والمصرية حتى الخامس من حزيران من عام ١٩٦٧، حيث تمكن الجيش "الإسرائيلي" من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وصحراء سيناء والجولان، وصارت تعرف تلك الهزيمة بنكسة حزيران.

أما الوثائق التي وقعت عليها عيناي فكانت تخص حرب ١٩٤٨، والمرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، ومن يطلع عليها سيصاب بذهول شديد لأسباب كثيرة أهمها التحالف بين بعض العرب والإنجليز والفرنسيين وحربهم ضد العثمانيين (الأتراك)، بهدف الحصول على مناصب وزعامات سياسية، واستمرار الدعم الذي كان يتمثل أحيانا بمبالغ نقدية وعدة أكياس من الأرز، وإضعاف جبهة ضد أخرى، وإضعاف ملك لمصلحة ملك آخر، إلى درجة أن أحد الملوك أبدى انزعاجه الشديد من ثورة عبد القادر الحسيني في فلسطين، وطالب بالسيطرة عليه، لأنه يحد من زعامة الملك على بعض الأراضي الفلسطينية، ولن نخوض بالأسماء هنا لأن المساحة لا تتسع، ولأننا سنكتب تاريخاً مؤسفاً وحزيناً. ومن أسباب الذهول أيضا أن قارئ تلك الوثائق، والتي سبق للكاتب الكبير محمد حسنين هيكل أن أورد جزءاً منها في كتابه عن يوميات حرب ٤٨ ، أن العرب يديرون الأزمة مع الكيان الصهيوني والغرب بنفس الية التفكير النابعة من القبلية ورؤية المصالح الفردية وتفضيلها على مصالح الشعوب.

وعودة إلى الخطة السعودية - المصرية، فهي إن صحت، فإنها لن تعيد التاريخ إلى الوراء فقط، ولكنها ترسخ سياسات وتجذر أخرى، وكلها تصب في التحالف مع الآخر لإحراز نصر له، والحفاظ على ماء وجهه، وبالتأكيد، فإن الخطة المصرية - السعودية، لن تلقى ترحيباً شديداً من قبل كثيرين، لأن من بين بنودها إعادة هيكلة المؤسسات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يعني إعادة تشكيل الواقع الفلسطيني وفق الرؤية (الكوندوليزية)، ويشمل سحب البساط من حركة حماس والمنظمات الإسلامية في غزة، وحركة فتح وباقي الفصائل في الضفة الغربية، ما يوحي بشكل مباشر، أن هناك خطة لتجريد الفصائل من السلاح، ومحاولة خلق حياة مدنية مؤسساتية في الأراضي الفلسطينية، بما فيها إعادة هيكلة الشرطة وجهاز الأمن وكل المؤسسات الأمنية والعسكرية. وبغض النظر عن صعوبة أو استحالة تنفيذ ذلك على أرض الواقع، إلا أنه يصب في النهاية في الطموح إلى ترتيب الأوضاع بما يكفل الأمن للكيان الصهيوني، باعتباره مطلبا رئيسا للصهاينة، وربما يعتقد الطرفان السعودي والمصري، أن جعل الكيان يطمئن أمنياً، سيساعده على اتخاذ قرار بالانسحاب من المستوطنات، والموافقة على إنشاء دولة فلسطينية، لا أحد يعلم حتى الآن ماهيتها، ولا طبيعتها ولا حدودها، خاصة أن كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية، تطلب إعادة النظر بحدود ١٩٦٧، من دون الإفصاح عن أي معلومة، باستثناء أن الإدارة الأمريكية تعمل جدياً على إيجاد طريقة لتعويض اللاجئين الفلسطينيين مادياً، متناسية أن هذا الإجراء يتناقض مع قرار الجمعية عامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي ينص على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها، وإن هذا الحق هو حق فردي غير قابل للتصرف من قبل المؤسسات ولا السلطات ولا المنظمات.

إن ما تقدم يعني أن المبادرة العربية التي أطلقتها قمة بيروت ستتعرض للتعديل إن لم يكن الإحلال، وحتى تتبلور هذه الأفكار، ويتم الاتفاق على القوات العربية التي ستتسلم الأمن في الأراضي الفلسطينية، سيمر وقت طويل ينقذ الإدارة الأمريكية من فشلها، ويعطيها العذر القوي لعدم تمكنها من الوفاء بتعهداتها الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية.

هنالك تساؤلات تطرح نفسها، وتعيد تقليب صفحات التاريخ من جديد، خاصة في ما يتعلق بمشروع المملكة المتحدة الذي طرحه الملك الراحل الحسين بن طلال ملك الأردن، والذي من شأنه إقامة كونفدرالية تضم الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن، ويقال إن المشروع لاقى ترحيباً من الرئيس الراحل ياسر عرفات، وتم وضع دستور تلك المملكة، بحيث يكون الملك من الأسرة الهاشمية، ورئيس الوزراء فلسطينياً، إضافة إلى مجلس أعلى يضم شخصيات من الطرفين، لكن هذا المشروع لا يمكن أن يرى النور من دون إعلان دولة فلسطينية ولو ليوم واحد، فهل تهدف المبادرة إلى تحقيق ذاك المشروع، وهل سيشكل المشروع، من وجهة نظر صهيونية، تطبيقاً لمقولتها بشأن (الوطن البديل) للفلسطينيين، والتي تعني به الأردن؟ وما الدور الذي ستلعبه مصر في هذه الكونفدرالية؟ وهل هذا سيتم بالتزامن مع توقيع اتفاقية سلام مع سوريا ولبنان؟

إن تحقيق هذا المشروع يتطلب توافقا إقليميا يتعدى الجامعة العربية، ويشمل إيران، التي تدعم حركة حماس في فلسطين، وحزب الله في لبنان، فهل ستضحي إيران بحليفتيها أم أن المنطقة ستشهد حرباً طاحنة يكون هدفها القضاء على حركة القوى الإسلامية في فلسطين وحزب الله والمقاومة في لبنان؟ وهل النتائج مضمونة في ظل تعاظم قوة الردع وبشكل خاص لدى حزب الله؟ أم أن إيران ستتعرض لضربة ساحقة تشعل المنطقة وتمتد ألسنتها إلى دول الخليج العربية؟

إن الحروب الأخيرة في العراق وفلسطين ولبنان، أثبتت وبالدليل القاطع، أنه بإمكان القوة العسكرية السيطرة على الأرض وتحطيم البنية التحتية، ولكنها تعجز عن البقاء من دون التعرض للأذى والاستنزاف وربما الهزيمة، كما حدث في جنوب لبنان، وكما يحدث حاليا في العراق، وقد يحدث في فلسطين.

إن عدم رؤية مرحلة ما بعد الاحتلال وعدم الأخذ في الاعتبار الخارطة العرقية والسياسية في المنطقة، يفشل أي تسوية يفكر بها الآخرون عن طريق استخدام القوة. ولهذا، ليس أمام الإدارة الأمريكية سوى حل واحد فقط، هو الضغط على الكيان الصهيوني بكل قوة، للانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلها في عام ١٩٦٧، وفق المبادرة العربية، بغض النظر عن موافقتنا عليها أم لا، ومن دون ذلك، ستبقى المنطقة العربية وخاصة دول الجوار وفلسطين تسير من تأزم إلى آخر، وقد ينفجر الوضع انفجاراً تصعب السيطرة عليه، وهذا ما حذر منه مراراً الملك الأردني عبدالله بن الحسين، كون الأردن يشكل الامتداد الجغرافي والأمني لفلسطين، شأنه في ذلك شأن مصر.

إن الخطة التي تسربت على لسان دبلوماسي مصري، تعيد التاريخ إلى الوراء بكل أخطائه وخطاياه، في وقت تغيرت فيه المعطيات، وظهرت قوى إقليمية تزاحم القوى الكبرى في السيطرة على المنطقة العربية.

التعبير عن الكيان .. بيننا وبينهم

الأهرام
٩/١

د . لطفي عبدالوهاب

قد لا يجانبني الصواب كثيرا إذا ذكرت أن كيان أي مجتمع يتوقف ، من حيث ظهوره أو من حيث صلابة قوامه ، على قدر ما يتوافر لهذا المجتمع في ثلاثة مجالات رئيسية . وأول هذه المجالات هو الحفاظ على الوجود الذي يجسد المجتمع المذكور ،

أمنا لأفراده وطابعا مميزا لهويته الجماعية . والمجال الثاني هو تهيئة المستوى المعيشي المطلوب لأبنائه بما يفي بالأبعاد الانسانية لهذا المستوى .

وأخيرا ، وليس آخرا ، يأتي المجال الثالث وهو ما ينبغي أن يحصل عليه المجتمع تحقيقا لكرامته : حرية وعدلا وتعبيرا وتمكينا . وقد نهجت المجتمعات المختلفة مناهج متباينة إزاء التعامل مع هذه المجالات الثلاثة ، بهدف توظيفها أو توظيف بعضها ،

انتفاعا بها أو حرمانا للغير منها ، وكان من الطبيعي أن تترتب على هذا التعامل علاقات وتوجهات وتصورات تتعدد بقدر ما يمثله التعامل المذكور من حالات واختلافات .

وقد انعكس ذلك على التسميات التي عبر من خلالها المؤرخون الغربيون عن المراحل التاريخية المتتالية التي ربطوا بينها وبين تطورات ومواقف وأحداث مرت بها مجتمعاتهم ، سواء أكان الأمر يتعلق بموضوع مثل ظهور القوميات الأوروبية أو كان يتعلق باحدى الحربين العالميتين أو بفترة الحرب الباردة أو غير ذلك .

ومن الواضح أن التسميات على هذه الصورة تعني كل منها بالنسبة لهم مضمونا محددا يتمثل في تجربة جديدة ومن ثم خبرة جديدة يضيفونها الى خبراتهم السابقة ، وكلها تؤدي الى تفرقهم على جوانب متجددة من كيانهم تؤدي بدورها الى ارتباط متزايد بهذا الكيان . الأمر الذي يتمثل في مزيد من التماسك للكيان المذكور .

ولكن إذا كان هذا هو الذي حدث في الغرب فإن ما حدث لدينا ، فيما عدا استثناءات قليلة ، كان على عكس ذلك تماما . فقد دأبت الغالبية منا على إطلاق التسميات الغربية ذاتها على المراحل التاريخية ذاتها بغض النظر عن أن هذه التسميات لا تمثل بالنسبة لنا ما مثلته بالنسبة لهم ، بل ربما كان العكس هو الذي حدث على أرض الواقع .

وهكذا نجد أنفسنا وقد كتبنا تاريخنا تحت مسميات لا ننتمي اليها إلا برابطة التبعية في أغلب الأحوال ، وكأن تاريخنا قد تحول الى امتداد للتاريخ الغربي في بلادنا ، ومن ثم الى تدعيم طوعي للكيان الغربي على أرضنا .

وفي هذا الخصوص ظهرت في الفترة الأخيرة أكثر من تسمية للمرحلة التاريخية التي يمر بها العالم حاليا . وكلها تدور حول تجربة الغرب . وكلها تشير بالدرجة الأولى الى خبرة الغرب واحدى هذه التسميات هي نهاية التاريخ ، وهي تسمية اتخذ منها المؤرخ الأمريكي المعاصر فرانسيس فوكوياما عنوانا لمقال لم يلبث أن طوره ليظهر في صورة كتاب صدر عام ١٩٩٢ تحت العنوان ذاته .

والمحور الذي تدور حوله كل من التسمية والدراسة هو أن النظام الغربي يمثل أنسب وآخر المحطات التي ينبغي أن يتوقف عندها قطار التاريخ حسب تعبير الكاتب المذكور .

والتسمية الثانية التي أود أن اشير اليها في هذا المجال ظهرت مع بداية العقد التالي ، على أثر الهجوم الذي تعرضت له بعض المؤسسات الحكومية الأمريكية يوم ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، ولم تلبث أن اكتسبت انتشارا متسارعا بوصفها سمة لعصر جديد ،

هي عصر سبتمبر ، بكل ما حمله الغرب لها من اتهام مباشر لمنطقتنا ومن موقف عدائي سافر نحوها ، رغم عدم التعرف بشكل قاطع حتى هذه اللحظة على حقيقة مدبري هذا الحدث . أما التسمية الثالثة التي ظهرت في هذا الصدد فهي تسمية عصر العولمة التي عاصرت التسميتين السابقتين ، وهي صفة لا تفتأ حقيقتها تتكشف يوما بعد يوم ، مشيرة الى المحاولة الدائمة الدائبة من جانب القوى الكبرى للتسلط الاقتصادي على مناطق العالم الثالث التي تشغل منطقتنا موقعا أساسيا بينها .

هذه إذن هي مجمل التسميات الثلاث التي أطلقها المؤرخون الغربيون على المرحلة التاريخية التي نمر بها . والظاهرة التي تجمع بينها هي أنها تعبر عن موقف الغرب من الظروف والأحداث التي طرحت نفسها على الساحة التي اعتبرها تمسه بطريقة أو بأخرى ، ومن ثم يصبح في مقدوره أن يعد نفسه للتعامل معها .

أما عن مؤرخينا فإن ما قاموا به في هذا الصدد لا يتعدى التوقف عند بعض التسميات المذكورة تعريفا بها أو تعليقا عليها أو نقدا لبعض تفاصيلها ، ومع ذلك فإن هذه المرحلة التاريخية تواجهنا بمواقف وممارسات تهدد بعض مجتمعات منطقتنا في صميم وجودها ، اكتفي هنا بالإشارة الى اثنين من بينها :

أحدهما تمثله الإبادة المنهجية التي تمارس على المجتمع الفلسطيني ، والثاني هو استهداف الهوية الجماعية للكيان العراقي الموحد لصالح التقسيم العرقي والمذهبي .

والذي تجدر الاشارة اليه في هذا الخصوص هو أن الكيان المصري برغم صموده عبر التاريخ ، لم يكن بمنأي عن المحاولات التي استهدفت وجوده ذاته حتي في العصور القديمة ، وأشير في هذا الصدد الى المحاولة التي تمثلت في الهجرات الجماعية التي قامت بها مجتمعات بأكملها عرفت باسم شعوب البحر . أتوا من جزر القسم الشرقي للبحر المتوسط في القرن الثاني عشر ق . م .

وحطوا على شواطيء هذا القسم ، حيث أبادوا أو اذابوا عددا من مجتمعاته .. وقد حاولوا الشيء ذاته مع مصر لولا أن تصدى لهم المصريون في مناسبتين كانت ثانيتهما على عهد الملك رمسيس الثالث . ولا تزال الرسوم التي تمثل هذا النصر تطل علينا حتى الآن من على جدران معبده الجنائزي ضمن معابد مدينة هابو على الضفة الغربية للنيل في مقابل مدينة الأقصر .

وبعد ، فإن مقومات الكيان قائمة لدينا ، فهل نرعى هذه المقومات؟

روسيا والغرب....لا حرب باردة ولا صدام حضارات

الرأي
٩/١

د.عبدالحميد مسلم المجالي

التوصيف الأقرب إلى الصحة - على ما نعتقد- لما يجري بين روسيا والغرب في هذه الايام ليس صدام حضارات كما اراد ان يفسر صموئيل هنتنغتون السياسة الدولية بعد الحرب الباردة لان الصراع الروسي الغربي الحالي ليس صراع ثقافات بين الحضارة الغربية والحضارة الارثوذكسية حسب تصنيف هنتنغتون ولسبب بسيط ايضا هو ان جورجيا بلد ارثوذكسي في مذهبه وثقافته كما هي روسيا .

كما ان مايجري بين روسيا والغرب ليس حربا باردة كتلك التي كانت قائمة بين الغرب والاتحاد السوفياتي السابق فتلك الحرب كانت عالمية في حجمها امتدت الى افريقيا واسيا واوروبا وامريكا اللاتينية وهو مالايمكن وصفه على مايجري الان اضف الى ذلك ان عامل الايديولوجي كان له طغيان على تلك الحرب وهو من اسبابها الرئيسية بين الغرب الراسمالي والاتحاد السوفياتي الشيوعي.

وروسيا الان ليست على ما كان به الاتحاد السوفياتي ايديولوجيا فهي اقرب الى النظام الغربي الليبرالي في نظامها السياسي كما انها غيرت في عقيدتها العسكرية لتادية ادوار جديدة اقل طموحا وتقتصر على حماية روسيا والتعامل مع صراعات اقليمية على حدودها القريبة.

لقد قال بوريس يلتسين في شباط عام١٩٩٣ ان الحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية تحتاج الى ان تمنح روسيا قوى خاصة كضامن للسلام والاستقرار في الاقاليم السابقة من الاتحاد السوفياتي وبينما كان يلتسين يطلب هذا من الغرب فقد حصل عليه بوتين بنفسه خلال سنوات حكمه التي اتهم فيها يلتسين بضعف وطنيته الروسية.

ان نهاية الحرب الباردة لايعني توقف الصراع بين الدول حول السياسة والاقتصاد والامن وربما بدوافع ثقافية وعرقية او اثنية وهو ما يمكن ان نتوقعه ان يحدث بين روسيا والغرب او بين الصين والغرب او حتى بين دولتين او اكثر من دول الغرب وليس صحيحا ان نطلق على أي نزاع في الحاضر او المستقبل بين دولتين كبريين على انه عودة للحرب الباردة او صدام حضارات فلكل من هذين الوصفين شروطه ومواصفاته الخاصة.

لقد انسحبت روسيا سياسيا وعسكريا كوريثة للاتحاد السوفياتي من افريقيا واسيا واوروبا الشرقية واقتصرت عقيدتها السياسية والعسكرية كما قلنا على ان تحافظ على امنها وان تبقي على وجود مختلط في بعض وليس كل الدول المجاورة التي كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي خاصة وان هذا البعض من الدول يوجد فيه مواطنون روس بنسب مختلفة.

الذي حدث ان رئاسة جورجيا بالغت في توجهها نحو الغرب وسعت بجدية لان تكون عضوا في حلف الناتو بكل ما يعني ذلك من قواعد عسكرية وسياسية غربية على الحدود الروسية قد يمتد اثرها الى ابعد من جورجيا ، وبدلا من ان تكتفي بذلك شنت حملة عسكرية لو نجحت لكان لها اثر بالغ على الامن الروسي في جبال القوقاز حيث تختلط عشرات القوميات مع النفط والسياسة.

وعندما ردت روسيا كانت تعلم ان الناتو لا يستطيع الرد ميدانيا كما انه سيكون الخاسر من وقف تعاونه مع روسيا حيث كشف الروس ان مساعدتهم لقوات التحالف في افغانستان حال حتى الان ان يصبح ذلك البلد فيتنام اخرى.

ان ما يجري بين روسيا والغرب مجرد تجاوزات غربية فيها شيء من الطمع والجشع جرت بحسابات خاطئة على مصالح امنية واقتصادية وسكانية روسية في منطقة اعتبرت منذ القرن التاسع عشر بعد حروب مع الامبراطوريتين العثمانية والفارسية سميت وقتها حرب القوقاز اعتبرت بانها الساحة الخلفية لروسيا وكان لابد لقيادة وطنية روسية متشددة من وقفها بعد المهانة التي لحقت بها في كوسوفو ولا ترغب في اكثر من ذلك في الوقت الحاضر.

فما يجري ليس تنافسا يمتد عبر العالم بخلفية ايديولوجية لكي يسمى حربا باردة ولاهو صراع ثقافي يأخذ طابعا حضاريا لكي يسمى صداما للحضارات اذا ما قبلنا تفسير هنتنغتون للسياسة الدولية بعد الحرب الباردة بل هو صراع مصالح مختلط الاوجه سيجد سبيله الى التراضي والتوافق بغض النظر عن الوقت الذي سيستغرقه ذلك.

منعاً للالتباس...

النهار
٩/١

سمير منصور

لـ"حزب الله" رصيد كبير يغرف منه ساعة يشاء، عند مؤيديه بالطبع، وكذلك عند خصومه في السياسة، فهؤلاء يختلفون معه حول شؤون كثيرة في "الداخل" لكنهم لم يختلفوا معه يوماً او مع اي فصيل مقاوم من قبله، حول مبدأ المقاومة ضد الاحتلال، وإن بدأوا يسألونه بعد التحرير والانسحاب الاسرائيلي من لبنان في ايار عام ٢٠٠٠ عن "مستقبل السلاح" ويناقشونه راهناً في ما يعرف بـ"استراتيجية الدفاع عن لبنان" او طريقة الافادة من قدرات المقاومة وسلاحها في مواجهة اي عدوان اسرائيلي محتمل. وهذا كلام حق في منطق بناء الدولة الموحدة ارضا وشعبا ومؤسسات. وإن بدا لبعضهم احياناً كأنه "يراد به باطل".

وكلما "غرف" الحزب من رصيده في الملمّات وعند الحاجة نتيجة مشكلة في الداخل، تمكن من تعويض ما غرفه بانجاز ما. وعلى سبيل المثال، جاءت استعادة الاسرى من السجون الاسرائيلية فأعادت تصويب البوصلة وعالجت الى حد بعيد الخلل الذي نجم عن التداعيات الكارثية لما حصل في بيروت في ٧ ايار الماضي بين "اجتياح عسكري" وفق الاكثرية، او "عملية موضعية" وفق منطق المعارضة.

وهذا الرصيد الذي راكمه "حزب الله" من خلال المقاومة واحترام انجازاتها الوطنية، مكنه من مواجهة مآزق كثيرة واجهها في الداخل، وآخرها كان كبيراً جداً. وقد عبر عن حجمه بالذهول الذي اصاب الجميع لدى اعلان نبأ اطلاق النار على

مروحية للجيش واستشهاد قائدها وجرح معاونه في منطقة تخضع لسيطرته المُحكمة عسكرياً وسياسياً.

وبعد ذلك، قيل الكثير وأهمه ما نسب الى "مصادر عسكرية" حول الظروف والملابسات بين استهداف المروحية وهبوطها الاضطراري واستشهاد قائدها واقلاعها من جديد. ومن المؤكد ان "حزب الله" معني مباشرة بجلاء كل التباس وتوضيحه من خلال التحقيق الذي يفترض قطعاً ان يكون شفافاً وسريعاً ليس فقط حرصا على معنويات الجيش الذي اصابه الكثير نتيجة استهدافات متتالية بدءاً من الحرب التي فرضت عليه مما عرف بجماعات "فتح الاسلام" في مخيم نهر البارد في الشمال وما اعقبها من اعتداءات بدءا باغتيال اللواء فرنسوا الحاج، بل منعاً لأي التباس آخر وحرصا على استمرار اعلى درجات التنسيق التي كانت قائمة- ويجب ان تستمر-بين الجيش والمقاومة، ولولاها لما كانت انجازات بالحجم الذي تحقق.

واذا كانت مسارعة "حزب الله" الى تسليم "احد مطلقي النار" على المروحية العسكرية وفق المعلومات الرسمية بعد جلسة مجلس الوزراء خطوة عملية ومتقدمة في اتجاه معالجة تداعيات ما حصل، فمن الطبيعي ان تستتبع بأفضل التسهيلات للتحقيق العسكري بدءا من المنطقة التي وقع فيها الحادث المأسوي، وهذا أكده "حزب الله" تكرارا في اليومين الماضيين.

ولئن يكن من غير الجائز "الانقضاض" على الحزب واستباق التحقيق ونسيان كل ما حققته المقاومة على المستوى الوطني، فلن يكون جائزا في الوقت نفسه اغراق التحقيق في التفاصيل والعموميات، بل ان تحقيقا صادقاً وجدياً وحده سيكون كفيل احترام دم الطيار الشهيد واستيعاب تداعيات الحادث المفجع ليس للجيش وحده بل وللمقاومة بالتأكيد وبكل المقاييس.

ومن "تأكيد المؤكد" ان استعجال البحث في استراتيجية الدفاع" وفي السبل التي تكفل الوصول الى فهم مشترك لهذه الاستراتيجية بكل ما تتضمنه من تنسيق واستيعاب وافادة من امكانات المقاومة وسلاحها في مواجهة اي اعتداء اسرائيلي محتمل، يساعد على الحؤول دون تكرار ما حصل فوق "تلال سجد" قبل ظهر ذلك اليوم المشؤوم.